كيف تخدع السلطات المسؤولة؟ (٢)

تتمة لمقال الامس بخصوص النية لاضافة مادة جديدة لقانون المرور تلزم كل صاحب ورشة تصليح سيارات ومالك مركبة من ضرورة اعلام الجهات المسؤولة عن اي تعديل يغير في معالة السيارة، او عند اجراء اية اصلاحات على السيارة تكون ناجمة عن حوادث مرور، وبهذا الصدد نود المساهمة بالتعليقات التالية لكي تتم الاستفادة منها من قبل المشرع وصاحب الورشة ومالك السيارة وكذلك للافراد الذين ستناط بهم الضبطية القضائية:

١) سيستغرق الامر فترة طويلة لاعتماد الآلية البيروقراطية، التي سيتم عن طريقها اعتماد ما يجب وما لا يجب اعلام المخفر به، وتحديد الطرف الذي يجب ان يقوم بمهمة ابلاغ الجهات المسؤولة. وسيصاحب ذلك تصميم مجموعة كبيرة من النماذج التي ستطبع على عجل وستتضمن العديد من الاخطاء وما سيصاحب ذلك من ارباك للمواطن والمقيم وللجهات «المسؤولة»!!!

٢) إذا حدث وأن تورطت ايها القارئ في حادث ما وتريد اخفاء معالمه والحصول على اذن السلطات المسؤولة بالموافقة على تصليح سيارتك دون ان تثير شكها، فما عليك الا افتعال حادث مرور اخر في مكان الحادث السابق نفسه من جسم السيارة، وبذلك تتمكن من اخفاء معالم الحادث الاول المشبوه بسهولة وتحصل على ما تريد من موافقات.

٣) انصح الاخوة العاملين «بالحكومة» استعمال كافة وسائل الواسطة المتاحة لهم للحصول على مكان ضمن الفريق الذي ستناط به مهمة التفتيش على ورش تصليح السيارات، حيث ان قوة الضبطية القضائية التي ستكون تحت تصرفهم ستتيح لهم تصليح ما تتعرض له سياراتهم الخاصة من تلف وعطل مجانا، على الاقل، وستكون مورد رزق كبيرا لضعاف النفوس منهم!! وتجارب اصحاب المطاعم والفنادق وبقية محلات الاطعمة والشركات مع ضعاف النفوس من مراقبي البلدية والصحة والداخلية والشؤون والاطفاء واضحة لا تحتاج الى تعليق.

٤) ستقوم الجهات المسؤولة بتشغيل عدد لا بأس به لتغطية كافة مناطق ورش تصليح السيارات في الجهراء والفحاحيل والاحمدي والعباسية وجليب الشيوخ والشرق والشويخ الصناعية والري وصبحان وامغرة وغيرها، وهذا يعني خلق «فيلق» لن يقل عدده عن ٥٠٠ شخص للقيام بهذه المهمة، هذا اذا اريد لهذا القانون ان يطبق بصورة سليمة، وسيزيد هذا بالطبع من ترهل الجهاز الحكومي وزيادة الضغط على باب الرواتب المنهك اصلا!!!

٥) ننصح من تورط بحادث مرور مشبوه، ولم يستطع اخفاء معالمه، بان يقوم اما بالاتفاق مع فني تصليح سيارات ليأتيه الى بيته للقيام باجراء المطلوب، او ان يتفق مع صاحب الورشة على ان يجري عملية تغيير المعالم يومي الخميس والجمعة، حيث ان موظفي الحكومة لا يعملون في هذين اليومين، هذا مع الافتراض انهم يعملون في بقية ايام الاسبوع.

٦) سيزداد ضغط العمل على مخافر معينة تقع ضمن مناطق تركز ورش التصليح، وبسبب عدم وضوح الاجراءات البيروقراطية المطلوب اتباعها فان متابعة هذه الامور التافهة ستؤدي الى تشتيت جهود رجال الامن في تلك المراكز بأكثر مما هي عليه من تشتت. ولك ان تتخيل مثلا ما سيحدث لمالك سيارة تحطمت سيارته من جراء ارتطامها بحجر وفي منطقة نائية. ما هو الاجراء المطلوب منه اتباعه في تلك الحالة؟ وهل هو ملزم بالذهاب الى المخفر؟ ام ان عليه ان يجرجر الشرطة معه لفحص السيارة واعطائه اذن التصليح؟. وماذا عن خبرة الشرطي الذي ذهب لمعاينة الحادث وهل هو مؤهل ولماذا يجب ان يذهب في مهمات مثل هذه والمخفر في امس الحاجة له في امور اخرى؟ وما العمل اذا وقعت عشرات الحوادث المرورية في محيط عمل مخفر واحد وفي ساعة معينة؟ وهل هناك اعداد وخبرات كافية في كل مخفر لاداء مثل هذه الاعمال التافهة المضيعة للوقت والجهد؟؟.. هناك عشرات الاسئلة والامثلة الاخرى، والتي سوف لن تكفي كافة صفحات هذه الجريدة لايرادها، تجعل من عملية تطبيق هذا القانون مصدر سخرية، وسينتهي الامر به كغيره نسيا منسيا في احد الادراج دون تنفيذ، وقانون منع التدخين في الاماكن العامة خير دليل على ذلك. فيا نواب الشعب ويا مسؤولي المرور رأفة بنا وطبقوا ما لديكم من قوانين حالية وازيلوا الشوائب والقرارات البيروقراطية من الكثير منها، ونحن لكم من الممتنين.

احمد الصراف